العرب
الإثنين 2020/08/17
السنة 43 العدد 11792

مشاورات المشيشي تدخل أسبوعا حاسما لبلورة تشكيلة الحكومة التونسية

خشية من استدارة مُباغتة لتغيير اتجاه بوصلة المشاورات

تدخل، الاثنين، المشاورات الحكومية في تونس الأمتار الأخيرة قبل عرض الفريق الحكومي لرئيس الوزراء المكلف هشام المشيشي على البرلمان، لكن الغموض لا يزال يكتنف مصير وأسماء هذا الفريق بالرغم من إعلان المشيشي عن توجّهه لتشكيل حكومة كفاءات مستقلة بعيدة عن الأحزاب.

الجمعي قاسمي

تونس - دخلت مشاورات رئيس الحكومة المكلف، هشام المشيشي، لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، أسبوعها الثالث قبل الأخير، وسط غموض مقصود في منحى توجهاته، لم يسبق أن شهدت تونس مثله خلال السنوات العشر الماضية التي عرفت فيها تشكيل سبع حكومات تعاقبت على قيادة البلاد.

ويرى مراقبون أن هذا الغموض يوحي بأن هذه المشاورات ستدشن عهد حكم الرئيس قيس سعيّد من خلال المشيشي بعد فشل الأحزاب في إدارة شؤون البلاد، ما قد يرغمها على مراجعة سياساتها.

ويعكس هذا الغموض تزايد الشكوك لدى غالبية الأحزاب، وخاصة منها حركة النهضة الإسلامية، التي صعّدت من خطابها إدراكا بأن سطوتها على المشهد السياسي اقتربت من نهايتها، ببروز تقديرات تدفع إلى أن المشيشي يتجه نحو فرض "حكومة الأمر الواقع".

وتشير تلك التقديرات إلى أن حكومته المرتقبة ستكون مدعومة بالشرعية الانتخابية للرئيس قيس سعيّد، ومنها يستمد قوّته حتى أن البعض ذهب إلى وصفها بـ"حكومة الرئيس 2".

هل تشهد المشاورات انعطافة لترضية الأحزاب

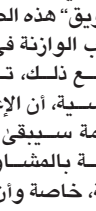

مصطفى بن أحمد

الغموض ما زال يخيم على مجمل مشاورات الحكومة

أسامة الخليفي

مسار تشكيل الحكومة يسير إلى حد الآن في الاتجاه الصحيح

وعلى هذا الأساس، تُرجح العديد من المصادر السياسية أن تشهد الأيام القليلة القادمة تطورات فارقة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، تكون نتيجة للمشاورات العلنية وغير العلنية التي أجراها هشام المشيشي.

وعلى وقع هذه الترجيحات، وما رافقها من تقديرات حزبية، واصل المشيشي، الأحد، لقاءاته مع الفاعلين السياسيين، دون أن يُلمح حتى إلى هوية الشخصيات السياسية المستقلة التي يعتزم إسناد حقائب وزارية لها في حكومته المُرتقبة.

والتقى في هذا الإطار مع وفد من حزب قلب تونس (27 مقعدا برلمانيا)، حيث لم يتردد النائب أسامة الخليفي القيادي في حزب قلب تونس، ورئيس كتلته النيابية في التعبير، بعد هذا اللقاء، عن ارتياحه إزاء الأسلوب الذي ينتهجه المشيشي لتشكيل حكومته.

وقال في تدوينة نشرها في صفحته على شبكة فيسبوك، إن "مسار تكوين الحكومة إلى حد الآن، في الاتجاه الصحيح، خيارنا هو مواصلة الحوار، ومراعاة المصلحة الوطنية من أجل تونس العزيزة".

وقابل النائب البرلماني مصطفى بن أحمد، القيادي في حزب تحيا تونس، ورئيس كتلته النيابية (14 مقعدا برلمانيا) هذا الترحيب، بنوع من الشكوك، حيث قال لـ"العرب"، إن "المشيشي لم يطرح لغاية الآن أي إسم على الأحزاب التي اجتمع مع قادتها في إطار المشاورات الجارية حاليا التي أنهت أسبوعها الثالث على التوالي".

واعتبر أن الوقت أصبح ضاغطا، ولا بد أن ينتقل المشيشي إلى مربع جديد من المشاورات، باعتبار أن النقاش ما زال يتمحور حول "العموميات" مثل التركيز على "مفهوم الكفاءات"، ولكن دون التطرق إلى الأسماء.

وشدد بن أحمد لـ"العرب" على أنه من "صالح جميع الأطراف وخاصة المشيشي الانتقال نحو البحث عن توافقات مع الأحزاب حول الأسماء التي ستتولى بعض الحقائب الوزارية الحساسة".

وألمح، في المقابل، إلى خشيته من أن تكون "عملية طبخ الحكومة الجديدة تتم في مكان سري آخر غير دار الضيافة التي اتخذها المشيشي مقرا لمشاوراته مع الأحزاب والمنظمات الوطنية".

وتجد هذه الشكوك صدى لها في تصريحات العديد من الأحزاب السياسية، غير أن السؤال الذي بات يشغل الجميع في هذه الفترة هو "هل ستشهد البلاد ولادة حكومة أمر واقع في الأيام القليلة القادمة، أم أن الإكراهات السياسية، وخاصة منها التوازنات البرلمانية ستحول دون ذلك؟".

وعلى وقع هذا السؤال، لا تستبعد الأوساط السياسية فكرة أن يُقدم المشيشي على تشكيل "حكومة أمر واقع"، متكئا على استحالة التوصل إلى مساحة مشتركة بين الكتل النيابية الرافضة لحركة النهضة الإسلامية (54 مقعدا برلمانيا)، وخاصة منها الكتلة الديمقراطية (38 نائبا)، وكتلة الحزب الدستوري الحر (16 مقعدا برلمانيا).

ويتردد داخل الأوساط السياسية أن المشيشي قد يكون انتهى من وضع اللمسات الأخيرة لصيغة الحكومة التي أعدها بالتنسيق مع قيس سعيّد، وهي حكومة مُحايدة، وتضم نحو 25 وزيرا فقط لا صفات حزبية لهم على الإطلاق.

وتتناغم هذه المعطيات مع تسريبات أخرى، مفادها أن المشيشي يعتزم الاحتفاظ بعدد من الوزراء المستقلين في حكومة تصريف الأعمال الحالية برئاسة إلياس الفخفاخ، وأن المساعي تتركز حاليا على بحث كيفية "تسويق" هذه الصيغة المُقترحة لدى الأحزاب الوازنة في البرلمان.

ومع ذلك، ترى بعض الأوساط السياسية، أن الإعلان عن ولادة هذه الحكومة سيبقى مرهونا بعدة عوامل مُرتبطة بالمشاورات التي لا زالت قائمة، خاصة وأن المشيشي لم يغلق الباب نهائيا أمام "الانفتاح على جميع القوى"، عندما حسم أمر الذهاب إلى حكومة كفاءات مستقلة تماما.

ولا يُستبعد في هذا الصدد، إمكانية حدوث "استدارة مُباغتة" لتغيير اتجاه البوصلة نحو السعي لإنتاج صيغة توافقية تضمن له حصول حكومته المرتقبة على ثقة البرلمان، وتحافظ على استقلاليتها عن الأحزاب، وتكون قادرة على أن تضع في سلم أولوياتها ضمان الاستقرار في البلاد.

المغرب يحصن أمنه القومي بتنويع صفقات تسليح جيشه

محمد ماموني العلوي

الرباط - يتجه المغرب نحو تطوير ترسانته العسكرية حيث باتت الرباط تخصص ميزانية كبرى لذلك من أجل إتمام صفقات أسلحة ومعدات حربية.

وفي هذا الإطار، أعلن البنتاغون، الجمعة، عن توقيع الرباط لصفقة جديدة مع الولايات المتحدة لاقتناء 24 مقاتلة حربية من نوع "أف- 16" ستُشرف على تصنيعها وإعدادها شركة لوكهيد مارتن كورب، بغرينفيل جنوب كارولينا الأميركية.

وحسب البنتاغون فإن هذه الصفقة تهم بلدين، هما تايوان والمغرب، وستقوم بموجبها الشركة الأميركية، بتصنيع 90 طائرة من مقاتلات "أف- 16" لتكون جاهزة في سنة 2026.

وتكرس الصفقة مكانة المغرب ضمن قائمة أفضل المتعاقدين مع الولايات المتحدة في صفقات الأسلحة، إذ وافقت وزارة الخارجية الأميركية في أبريل الماضي، على تزويد المغرب بعشرة صواريخ بوينغ "AGM-84L هاربون بلوك 2" المضادة للسفن، في صفقةٍ بلغت قيمتها 62 مليون دولار أميركي.

ولتبديد أي تخوفات من جيران المغرب أكدت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأميركية، أن الصفقة لن تؤثر على موازين القوى في المنطقة، بقدر ما ستعزز قدرات المغرب الحليف الرئيسي لحلف شمال الأطلسي في المنطقة.

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد أشار، في الأمر اليومي الذي أصدره للقوات المسلحة الملكية، بمناسبة الذكرى 63 لتأسيسها العام الماضي، إلى أن القوات المسلحة ستهتم ببرامج البحث العلمي والتقني والهندسي والعمل على تعزيزها وتطويرها في جميع الميادين العسكرية والأمنية، على المستويين الأفريقي والدولي، من أجل تبادل الخبرات والتجارب ومواكبة التطور المتسارع في ميادين الأمن والدفاع.

كما أعطى العاهل المغربي الشهر الماضي، بصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، الضوء الأخضر للشروع في تصنيع الأسلحة ومعدات الدفاع، ومنح تراخيص تسمح بتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية المستخدمة من قبل القوات المسلحة وقوات الأمن.

وتسلمت القوات المسلحة المغربية، في مارس الماضي، شحنة من نظام راجمات الصواريخ الصيني AR2، والذي يعتبر من أقوى أنظمة الرجم بالصواريخ في العالم، ويعد من أقوى أسلحة الردع في ترسانة القوات المغربية.

وأوضحت معاهد متخصصة في الدفاع، أن الجيش المغربي جدد أسطوله، وبات يمتلكُ أنواعا متطورة من الأسلحة، كما أنه غيّر وجهته بشكل واضح صوب أسواق جديدة كروسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية، التي تعتبر رائدة في هذا المجال، بعدما كان يقتني أسلحته من فرنسا. كما أن المملكة فتحت أبوابا جديدة بشرائها أسلحة من الصين وبعض الأسلحة الروسية.

ويرى خبراء في السياسات الأمنية، أن تجديد مستوى تسليح المغرب مطلوب وضروري كون المملكة دخلت مرحلة الردع البحري والجوي، موضحين أن تنويع الردع بين القطاع العسكري الجوي وباقي القطاعات، يؤهل لشروط أخرى في أي مواجهة محتملة.

ويؤكد الشرقاوي الروداني، الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية، في تصريح لـ"العرب"، أنّ "المغرب مطالب بتأمين مجاله بالرفع من منسوب الوقائية باستثمار علاقاته مع مجموعة من الشركاء والمجمعات الصناعية الدولية والأميركية وغيرها التي تساعد في تطوير برامج صناعية مشتركة".

ووفق البنتاغون فإن 24 مقاتلة من نوع "أف – 16" ستذهب إلى المغرب، قيمتها تصل إلى 4.9 مليار دولار أميركي، والتي تصنف ضمن الجيل الجديد والمتطور، وتتميز بالفاعلية الكبيرة في المواجهات الجوية وتوجيه الضربات العسكرية بدقة عالية وبسرعة فائقة.

وتنويع المغرب ترسانته العسكرية فرضته التحديات الخارجية والإقليمية في منطقة شمال أفريقيا ومنطقة السّاحل التي تجد فيها المغرب مصالحها الاستراتيجية.

ولهذا السبب أكد الروداني أنّ "المغرب وقع اتفاقيات دولية عديدة في مجال الصناعات العسكرية، حيث يمكنه، إلى جانب اقتناء الأسلحة، شراء براءات اختراع أسلحة دفاعية من مجمعات صناعية في أوروبا وروسيا والصين والهند".

الشرقاوي الروداني

المغرب وقع اتفاقيات دولية عديدة في مجال الصناعات العسكرية

ومن هذا المنطلق، تنبني الخطة المغربية أولا، على اقتناء الأسلحة والعمل على تطوير صناعة عسكرية محلية بتصنيع بعض الأسلحة المعينة، وخفض تكلفة الصيانة بإنشاء مواقع عديدة لصيانة المعدات العسكرية. وثانيا، ينوع المغرب مصادر التسليح الاستراتيجي حفاظا على نوع من الاستقلالية.

وتمتلك الرباط سربا من طائرات "أف- 16، وستحاول الاستفادة من خبرات الأميركيين لتدريب الضباط المغاربة على أساسيات هذه المقاتلات، وذلك في إطار التعاون الإستراتيجي بين الدولتين، كما ستعمل الرباط على تأهيل طيارين قادرين على فهم آخر المستجدات التقنية والتكنولوجية التي شملت هذا النوع من الطائرات الحربية.

وكانت أول صفقة للسلاح الجوي أبرمها المغرب مع الأميركيين منذ عامين عند اقتناء 25 طائرة حربية من مقاتلات "أف- 16" المدمرة، وقد بلغت القيمة المالية لهذه الصفقة 4.8 مليار دولار، وقد تلتها صفقة أخرى في 2019 متعلقة بصيانة هذه المقاتلات من الناحية التقنية والتدريب على استعمالها، بقيمة مالية بلغت 250 مليون دولار.

أما ثاني أكبر صفقة متعلقة بالتسلح الجوي للمغرب مع الولايات المتحدة، فهي التي جرى توقيعها العام الماضي، وتتعلق باقتناء 24 مروحية أباتشي المقاتلة بقيمة مالية بلغت 1.5 مليار دولار، حيث اقتنى المغرب ولأول مرة مروحيات عسكرية.

ويعتقد خبراء الشّؤون العسكرية والأمنية، أن المغرب يسعى من خلال حسابات دقيقة ومعقدة لبناء استراتيجية بعيدة المدى في المجال العسكري تسليحا وتدريبا وتصنيعا ودعم التعاون مع الولايات المتحدة على ضوء التحديات الجديدة المتمثلة في ضبط مشكلة الحدود والهجرة التي تشكل تحديا اقتصاديا وأمنيا إلى جانب خطط تطويق الظاهرة الإرهابية في المجال الأفريقي.

رؤية إستراتيجية

بوادر استئناف الاحتجاجات تربك عودة الحياة العادية بالجزائر

صابر بليدي

الجزائر - عادت عملية التضييق الأمني على مداخل العاصمة الجزائرية، بالتزامن مع إعلان الحكومة عن رفع عدد من إجراءات الغلق الصحي المتصلة بالوقاية من وباء كورونا، حيث لوحظ تشديد الحواجز الأمنية بشكل يعيد للأذهان مشاهد غلق العاصمة قبل شهر مارس الماضي، للحيلولة دون تدفق محتمل للمحتجين عليها من المناطق المجاورة.

وتحدث شهود عيان، الأحد، عن صعوبات في الدخول إلى العاصمة، بسبب تشديد الإجراءات الأمنية المانعة لتدفق عدد كبير من سكان المدن والمحافظات المجاورة، تحسبا لعودة أي احتجاجات أو مسيرات شعبية مناهضة للسلطة.

وتعيد هذه الإجراءات إلى الأذهان مشاهد الغلق الأمني في العاصمة طيلة الأشهر الماضية، بغية التقليل من الزخم الشعبي للاحتجاجات السياسية التي كانت تتغذى من القادمين من المحافظات المجاورة، خاصة خلال أيام الجمعة والسبت والثلاثاء.

ولم تتأخر موجة الغضب كثيرا عن الموعد المحدد من طرف الحكومة، لرفع بعض الإجراءات الوقائية، حيث نظم محتجون في مدينة خراطة بشرق البلاد مسيرة احتجاجية مساء السبت، رددوا فيها الشعارات المألوفة في الحراك الشعبي على غرار "ارحلوا كلكم"، و"دولة مدنية وليست عسكرية".

وتبقى مدينة خراطة مدينة تاريخية، وهي تحمل رمزية خاصة في مسار الحراك الشعبي الجزائري، كونها كانت أول مدينة تنتفض ضد طموح السلطة السابقة لتمرير الولاية الرئاسية الخامسة لعبدالعزيز بوتفليقة، وتكسر حاجز الصمت على الشارع الجزائري بعد عقود من الاستكانة والخوف من القبضة الأمنية.

ولوحظت منذ هذا السبت عودة تدريجية للحياة العادية في الجزائر، بعد قرار الحكومة القاضي برفع الحظر عن نشاط المنتزهات والشواطئ والمقاهي والمطاعم وبعض المساجد والصلوات الجماعية، رغم عدم الاطمئنان الكلي للوضع الصحي، حيث لا زال سقف الإصابات على عتبة الـ400 إصابة يوميا.

وكانت قوى الحراك الشعبي قد أعلنت شهر مارس الماضي، عن تعليق الاحتجاجات الشعبية احتراما لتدابير الوقاية، ودخلت في هدنة كانت من طرف واحد، بعد استغلال السلطة للظرف الصحي لتفكيك الغضب السياسي عبر موجة من التوقيفات والسجن لعشرات الناشطين والمدونين.

> شهود عيان تحدثوا، الأحد، عن صعوبات كبيرة في الدخول إلى العاصمة، بسبب تشديد الإجراءات الأمنية

ولا زالت السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، تتجاهل المطالب المرفوعة منذ عدة أشهر، ولم تبد أي تجاوب مع عدد من المبادرات السياسية الداعية لإضفاء مناخ من التهدئة ومباشرة حوار سياسي مباشر، بدل الاستمرار في سياسة التعنت.

ودعت "مجموعة الأزمات" الحقوقية في آخر تقرير لها، السلطات الجزائرية لإشاعة "أجواء من الطمأنينة والثقة مع الحراك الشعبي، وفتح حوار سياسي معه"، كما حذرت من سيناريو تفكيك الحراك. واعتبرت أن "العملية ستفضي إلى ظهور بؤر متطرفة في صفوفه مستعدة للدخول في مواجهات عنيفة مع السلطة، والجزائر في غنى، خاصة في الظرف الحالي، عن أي انزلاق نحو الفوضى والعنف".

وفيما عادت الاحتجاجات السياسية من بوابة مدينة خراطة، ولا يستبعد أن تمتد العدوى شيئا فشيئا نظرا لطابعها الرمزي ولموقعها في قلب منطقة القبائل المتعاطفة كليا مع الحراك، لا زالت مواقف الناشطين متضاربة بشأن موعد العودة إلى الشارع، بسبب اختلاف مواقفهم من التعاطي مع الجائحة الصحية.

وباتت ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر ملتبسة بين التنديد بتقصير السلط والمؤسسات المحلية في توفير الخدمات الضرورية للحياة العادية للسكان، كتلك التي وقعت بمدينة وادي سوف في أقصى الجنوب الشرقي، حيث انتفض السكان ضد ما أسموه بـ"الانتشار الكبير لمظاهر الانحلال الأخلاقي"، وبين الرافعة للمطالب السياسية التي ألفها الرأي العام المحلي.